

## الزكاة وارتفاع الأسعار: دراسة حالة دولة السودان

خالد عبد الجليل أبو جناح

جامعة الزيتونة

[info@miu.edu.ly](mailto:info@miu.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.02>

ميلاد مفتاح الجروشي

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

[milad.jarush@std.izu.edu.tr](mailto:milad.jarush@std.izu.edu.tr)

تاريخ النشر: 2021.04.02

تاريخ القبول: 2021.03.27

تاريخ الاستلام: 2021.01.30

### الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى فعالية الزكاة في الحد من ارتفاع الأسعار، أو ما يعرف بالتضخم، بالإضافة إلى أثر التضخم على متحصلات الزكاة، مع الإشارة إلى دولة السودان خلال الفترة (2001م - 2016م)، ولتحقيق هذا الهدف فقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي في تحليل وقياس بعض المتغيرات باستخدام برامج معينة تخدم هذا الغرض مثل برنامج Eviews. وتوصل البحث إلى أن إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية لم يحد من ارتفاع الأسعار في دولة السودان، كما أن جمع الزكاة نقداً بدل الجمع العيني تشوبه بعض الصعوبات، ولا يتمتع بالمرونة، وكذلك وجود أثر للتضخم على متحصلات الزكاة في السودان، ولكن بافتراض أن يتم تحصيل الزكاة نقداً فإن ذلك لا يؤثر في التضخم، وهو ما تؤكد عليه علاقة السببية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة..

الكلمات الدالة: الزكاة، التضخم، جمع الزكاة نقداً، الاستهلاك، الاستثمار.

### Zakat and Rising Price: A Case Study of Sudan

Milad Muftah Jarushi

Istanbul Sabahattin Zaim University

[milad.jarush@std.izu.edu.tr](mailto:milad.jarush@std.izu.edu.tr)

Kaled Abdeljalili Abojanah

Al Zaytona University

[info@miu.edu.ly](mailto:info@miu.edu.ly)

#### Abstract

The purpose of the study is to identify the effectiveness of Zakat in reducing the rise in prices or inflation, in addition to the effect of inflation on Zakat receipts with reference to the State of Sudan during the period 2001 to 2016. To achieve this objective, the study uses methodology analyze and measure some variables using specific programs that serve this purpose, such as eviews program.

The study found that spending Zakat on productive goods did not limit the rise in prices in the State of Sudan, and that collecting Zakat in cash instead of collecting in kind is difficult and does not have flexibility. There is also an effect of inflation on Zakat receipts in Sudan. However, assuming Zakat was collected in cash, this does not affect inflation, which is confirmed by the causal relationship to the study variables during the period.

*Keywords: Zakat, Inflation, consumption, Investment, collect Zakat in cash.*

## 1. المقدمة

تعاني الدول في الوقت الراهن العديد من الأزمات الاقتصادية، والتي قد يعود بعضها إلى أسباب داخلية أو أسباب خارجية، وخصوصاً بعد الانفتاح الاقتصادي المعاصر (العولمة)، فأصبحت الأزمات تنتقل من دولة إلى أخرى وبشكل سريع بفعل التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات، ومن هذه الاختلالات ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو ما يعرف بالتضخم.

للتضخم آثار اقتصادية غير مرغوب فيها، فله آثار سلبية على فئة محدودى الدخل وذوي الدخل الثابت بانخفاض مستوى المعيشة، كما أنه يسبب في انخفاض الصادرات؛ لارتفاع أسعارها، وزيادة الواردات؛ لأن أسعارها منخفضة مقارنة بالسلع المحلية، ومن ثم إحداث خلل في ميزان المدفوعات للدولة، وتسعى الحكومات لتحقيق هدف المحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام سياسات اقتصادية معينة، مثل السياسة المالية والنقدية والتجارية؛ وذلك لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم تحقيق أهدافها.

والدول الإسلامية تحاول تحقيق هذا الهدف؛ وذلك باختيار ما يناسبها من أدوات السياسة الاقتصادية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، ومن هذه الأدوات (الزكاة)، والتي تعتبر من أفضل أدوات السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو والاستقرار (الكفراوي، 1997م، ص 182).

في حقيقة الأمر إن الزكاة تحارب اكتناز الأموال، وتشجع على استثمارها، ومن ثم فهي تعالج الركود الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، سواء كان عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار؛ مما يدفع بالاقتصاد إلى الخروج من هذه المرحلة، ولكن التضخم عكس الركود، ومن ثم فقد تختلف الآثار والآليات والنتائج.

## 2. البحوث السابقة

أكدت بعض الدراسات أن الزكاة تحارب التضخم وتحّد منه بعدة أساليب، منها: الجمع النقدي للزكاة من خلال التأثير في عرض النقود، ومن هذه الدراسات:

- دراسة بعنوان: "الزكاة كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي" والتي قام بها كلاً من عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادى (2011م)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الزكاة كأداة مالية ونقدية في الحد من الاختلالات الاقتصادية، والتي منها التضخم، وأن الجمع النقدي لحصيلة الزكاة يخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة، ويحقق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب.

- دراسة بعنوان: "دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم"، قام بها كلاً من عبد الباسط القرعان، ومنير سليمان الحكيم، والتي هدفت إلى التعرف على التضخم، ودور الزكاة في

محايرته، وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة أداة مالية مهمة؛ يمكن أن تؤدي دوراً رئيساً في علاج التضخم، وأن أحد آليات عمل الزكاة في التخفيف من التضخم هو جمع الزكاة نقداً.

### 3. مشكلة البحث

يتضح مما سبق أنه من طرق معالجة التضخم الجمع النقدي لحصيلة الزكاة، ومن هنا برزت مشكلة البحث، وهي: هل للزكاة آثار إيجابية على التضخم من خلال الحد من ارتفاع الأسعار؟ في محاولة لتوضيح بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالزكاة والتضخم، مع الإشارة إلى تجربة دولة السودان خلال الفترة (2001م- 2016م)، باعتبار أن لها تجربة رائدة في مجال الزكاة من حيث البنية التشريعية أو المؤسساتية، بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات جيدة.

### 4. فرضيات البحث

يمكن افتراض إجابة لهذا التساؤل وهو أنه ليس للزكاة دور في الحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة السودان خلال فترة البحث.

### 5. هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الزكاة والتضخم في السودان من خلال دراسة الأثر المتبادل بينهما؛ بمعنى التعرف على أثر التضخم على متحصلات الزكاة النقدية، وكذلك أثر الزكاة على التضخم وتبيان هذا الأثر من خلال توزيع الزكاة رأسياً (سلع إنتاجية)، وجباية الزكاة العينية نقداً.

### 6. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه في الوقت الحاضر أصبحت الأزمات الاقتصادية سهلة الانتشار؛ نتيجة العولمة والانفتاح التجاري؛ مما استدعى الدول لمحاولة تجنبها، والدول الإسلامية ليست بمنأى عن العالم، وبالتالي تحتاج إلى سياسات اقتصادية لمعالجة هذه الأزمات، ومنها التضخم، وتأتي الزكاة في مقدمة هذه السياسات؛ مما يستدعي معرفة حقيقة الزكاة وأثرها على التضخم.

### 7. حدود البحث

الحدود المكانية: دولة السودان.

الحدود الزمانية: خلال الفترة: 2001م - 2016م.

### 8. منهجية البحث

لتحقيق هذا الهدف فقد أتبع البحث الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الكمي باستخدام بعض البرامج الإحصائية الخادمة في هذا المجال.

## الإطار النظري للبحث

### 9. الزكاة ومصارفها

**الزكاة لغةً:** البركة والنماء والطهارة والصلاح، وشرعاً تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله تعالى للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة (القرضاوي، 1973م، ص38)، وفي الاصطلاح أيضاً هي: إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وبلغ الحول (الصديق، 2013م، ص83).

**مصارف الزكاة:** قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. (الآية 60، التوبة).

بينت هذه الآية الكريمة مصارف الزكاة، وهي ثمانية مصارف كالتالي:

#### أ- الفقراء

الفقير هو الذي لا يملك ما يكفيهِ عاماً، ويعطى الفقير من الزكاة على قدر المال وعدد المحتاجين، فإذا كثر المال يجوز أن يعطى ما يكفيهِ سنة، ولا أزيد من ذلك، لأنه يصيره غنياً لا تحل له الصدقة، وإكثار عدد المحتاجين أولى من الإكثار لفقير واحد (الغرياني، 2015م، ص61).

#### ب- المساكين

المسكين هو الذي لا يملك كفاية يوم، وقيل الفقير والمسكين شيء واحد، وهو يأخذ حكم الفقير في هذه المسألة، وليس لهذا الخلاف بين الفقير والمسكين حاجة؛ لأن كلاً منهما تحل له الصدقة بالاتفاق (الغرياني، 2015م، ص62).

#### ج- العاملين عليها

العامل عليها هو من نصّبهُ إمام المسلمين لجمع الصدقات، ويدخل فيه الساعي وال كاتب والمحاسب والحارس والخازن والموزع لها وغيرها، ويعطى العامل عليها من الزكاة ولو كان غنياً؛ لأنه فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين، فاستحق الأجر عليه، مثله مثل الغازي والقاضي، والإسلام بهذا التشريع يسمو بالعامل على الزكاة، ويقوي نفسه، ويجعلها قريبة إلى الله عز وجل؛ فهي عبادة، لذلك أمر سبحانه وتعالى بالدعاء لصاحب المال عندما يعطي حق ماله من زكاة وصدقة (فرج، 2009م، ص159).

#### د- المؤلفة قلوبهم

وهم الذين يرى أولو الأمر استمالة قلوبهم إلى الإسلام، أو تثبيتها عليه، أو تقوية الضعفاء، أو كسب أنصار له، أو كف شر عن دعوته ودولته، أي: أن الزكاة تصرف لهم بهدف دفع شر عن المسلمين أو جلب نفع لهم، وقد يشمل هذا السهم الكافر الذي يرجى إسلامه، فإنه يعطى من الزكاة

ليُحِبُّ إليه الإسلام، كما أن هذا السهم باقٍ على القول الصحيح، فإذا احتيج إلى التأليف صرف سهمهم من الزكاة، وإذا لم يحتج إليه صرف في المصارف الأخرى (الغرياني، 2015م، ص66).

هـ- في الرقاب

الرقاب جمع رقبة، وهو المكاتب الذي يحتاج للمال لكي يخلص نفسه من الرق جزئياً أو كلياً، فيعطى من الزكاة بالقدر الذي يعتق رقبته، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وخالف في ذلك مالك وإسحاق، فقال إن المقصود هو عتق عبد مسلم يكون ولاؤه للمسلمين، وبما أن مصرف في الرقاب تعذر وجوده في هذا الزمان فيوزع سهمهم على بقية مصارف الزكاة (الحسيني، 2014م، ص640).

و- الغارمون

الغارم هو من عليه دين ولا يملك سداً، ويعطى الغارمون وإن كانوا أغنياء لقضاء ديونهم، تخليصاً لذمتهم، وليست لهم (المحتسب، 2005م).

ز- في سبيل الله

هم الغزاة في سبيل الله ممن لاحق لهم في ديوان الجند، لأنهم متطوعون، فيعطون ما يسد حاجتهم في مهمتهم ولو كانوا أغنياء، وسبيل الله عام، يقع على كل عمل خالص يقصد به التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والنوافل والتطوعيات (علوان، 1978م، ص33).

ح- ابن السبيل

هو الغريب المنقطع عن بلده وأهله وماله، فهو يحتاج إلى من يوصله إلى وطنه، ويُعطى ابن السبيل ولو كان غنياً، وحتى لو صرفه في النفقة والكسوة، وما يكفيه إلى مقصده أو موضع ماله إن كان له مال في طريقه (المحتسب، 2005م).

## 10. التضخم

من أهداف السياسة الاقتصادية المحافظة على استقرار الأسعار، والذي يعتبر من أهم الأهداف؛ نظراً لأنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع، ويمكن فهم التضخم بأنه: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة (الأفندي، 2012م، ص489)، فمن هذا التعريف يمكن الوصول إلى أن التضخم هو زيادة مستمرة في الأسعار، ومن ثم فإن الزيادة المؤقتة في الأسعار لا تعتبر تضخماً، كما أنه يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن ارتفاع سعر سلعة أو مجموعة سلع دون الاتجاه العام لها ليس تضخماً، بالإضافة إلى ضرورة قياسه خلال فترة زمنية معينة، قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية.

## الإطار العملي للبحث

## 11. الجانب التحليلي

للزكاة آثار اقتصادية عديدة على الاقتصاد المحلي بما يخدم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الآثار مكافحة الفقر، وإعادة توزيع الدخل بما يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى معالجة الركود الاقتصادي والدفع بالاقتصاد إلى الأمام، وكذلك محاربة الاكتناز وتحفيز الاستثمار (عبد الكريم، 2004)؛ ولكن في المقابل تؤثر الزكاة في الأزمات الاقتصادية، وتتأثر بها لأن لها جانباً مالياً، ومن ثم فيمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

## 11.1 أثر التضخم على متحصلات الزكاة

إن الزكاة تطلق على الحصة المقدره من المال التي فرضها الله تعالى للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة، وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه (القرضاوي، 1973م، ص37)، وباعتبارها من المال فستتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة في الاقتصاد، ومن ثم فإن واقع التضخم يؤثر على حجم نصاب الزكاة المفروضة على الأموال عدا الزروع والأنعام؛ لأنها مقيدة بقيمة نقدية محددة، فإذا بلغت الأموال مقدار (85) جرام ذهب أو أكثر وجبت الزكاة فيها بنسبة 2.5% (الحولي، 2006)، وبالتالي فإن قيمة هذا المقدار تتغير حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد؛ ففي حالة كانت الأسعار تتجه للارتفاع فإنه من المتوقع حدوث أحد أمرين في جانب المتحصلات: الأول؛ زيادة متحصلات الزكاة النقدية؛ لأن حالة الرواج تحفز زيادة الأرباح بشكل سريع، ومن ثم زيادة حصيلة الزكاة، والثاني: خروج بعض دافعي الزكاة من دائرة النصاب؛ لأن قيمة النصاب ارتفعت - زيادة القيمة السوقية للمقدار 85 جرام ذهب- وبالتالي لم تجب الزكاة في المقدار الأقل من النصاب. والجدول التالي يوضح المتحصلات (النقدية) والمكونة من عروض التجارة والمال المستفاد والمهن الحرة والمستغلات مع معدلات النمو السنوية في دولة السودان خلال الفترة (2002م - 2016م).

الجدول رقم (1) يوضح معدلات نمو متحصلات الزكاة النقدية ومعدلات التضخم للفترة (2002م - 2016م) في السودان

السنة	عروض التجارة	معدل النمو	المال المستفاد	معدل النمو	المهن الحرة	معدل النمو	المستغلات	معدل النمو	الاجمالي	معدل النمو	التضخم
2002	50,878,000	0.00	23,097,000	0.00	1,075,000	0.00	6,078,000	0.00	81,128,000	0.00	8.3
2003	69,938,000	37.46	19,491,000	-15.61	1,085,000	0.93	7,489,000	23.21	98,003,000	20.80	7.4
2004	84,964,000	21.48	20,567,000	5.52	1,315,000	21.20	8,974,000	19.83	115,820,000	18.18	8.7
2005	103,074,000	21.31	19,313,000	-6.10	1,963,000	49.28	12,787,000	42.49	137,137,000	18.41	8.4
2006	133,140,000	29.17	17,554,000	-9.11	2,403,000	22.41	14,695,000	14.92	167,792,000	22.35	7.2

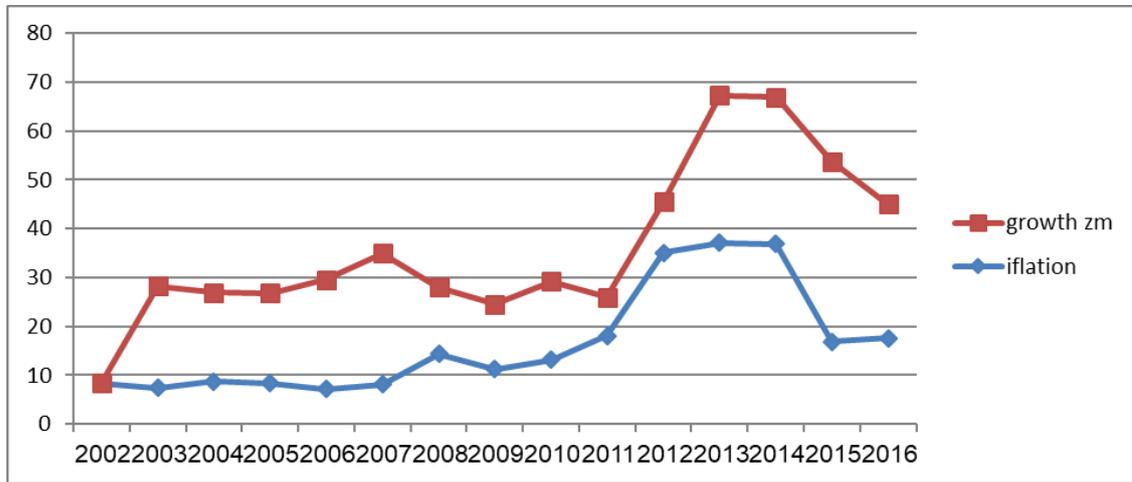
الزكاة وارتفاع الأسعار: دراسة حالة دولة السودان

8.1	26.85	212,847,668	3.55	15,216,450	14.24	2,745,120	-6.12	16,478,833	34.00	178,407,265	2007
14.3	13.64	241,886,734	2.58	15,608,277	5.81	2,904,613	13.36	18,680,398	14.73	204,693,446	2008
11.2	13.28	274,006,579	-3.36	15,083,317	12.76	3,275,241	21.32	22,663,007	13.82	232,985,014	2009
13.1	16.09	318,095,373	27.15	19,179,089	13.93	3,731,592	-10.27	20,335,481	17.97	274,849,211	2010
18.1	7.80	342,921,622	6.41	20,408,804	10.29	4,115,708	18.51	24,099,979	7.08	294,297,131	2011
35.1	10.40	378,571,896	9.34	22,314,724	13.69	4,679,079	42.10	34,245,754	7.83	317,332,339	2012
37.1	30.18	492,835,960	38.17	30,832,301	41.05	6,599,648	45.33	49,768,639	27.83	405,635,372	2013
36.9	29.98	640,599,994	22.83	37,870,220	42.24	9,387,464	35.57	67,469,729	29.64	525,872,581	2014
16.9	36.90	876,969,165	15.18	43,619,790	28.99	12,108,755	26.75	85,520,713	39.90	735,719,907	2015
17.6	27.43	1,117,533,738	23.94	54,060,777	35.29	16,382,432	57.99	135,115,947	23.96	911,974,582	2016

-المصدر: التقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان للسنوات من: 2002م إلى: 2016م.

الشكل رقم (1) يوضح معدل نمو متحصلات الزكاة (النقدية فقط) ومعدل التضخم

في السودان خلال الفترة 2002م - 2016م



• تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

يتضح من الشكل السابق وجود تضخم كبير نسبياً وخصوصاً من الفترة 2011م - 2015م، ومع ذلك فإن متحصلات الزكاة النقدية لم تنخفض؛ بل بالعكس تماماً، فقد صاحب زيادة التضخم زيادة في معدل نمو هذه المتحصلات، وهذا يدل بصفة عامة على أن التضخم لم يعمل على خفض نسبة التحصيل في السودان؛ ومن هنا فيمكن القول بأن أثر زيادة الدخل لارتفاع الأسعار كان أكبر من أثر خروج بعض مالكي أنصبة الزكاة بعد التضخم على المتحصلات النقدية للزكاة.

## 10. 2 أثر الزكاة على التضخم:

كما للتضخم أثر على نصاب الزكاة من خلال تغير القيمة السوقية للمقدار المحدد (85 جرام من الذهب) فإنه في الجانب الآخر لإنفاق الزكاة آثار اقتصادية لا يمكن إغفالها ومنها أثرها على التضخم، ويمكن تجزئة هذا الأثر إلى:

## أ- أثر الزكاة على الاستهلاك:

في الاقتصاد الوضعي يتكون الطلب الكلي من الطلبات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، بالإضافة إلى الطلب الخارجي، في حين يمثل عرض السلع والخدمات في الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الاستيرادات من الاحتياجات (سلع وخدمات)، وهذا ما توضحه مطابقة الحسابات القومية التالية:

$$Y + M = C + I + G + X \quad \dots\dots\dots (1)$$

يمثل الطرف الأيسر جانب العرض الكلي (M: الواردات، Y: الناتج المحلي الإجمالي)؛ بينما تمثل مكونات الطرف الأيمن من المعادلة رقم (1) جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (C: استهلاك، استثمار، G: طلب الحكومة، X: الصادرات)، والجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار قد يكون نتيجة لعدم توفر السلع الكافية لامتناس الزيادة المتوالية في الأسعار؛ بمعنى تفوق الجانب الأيمن من المعادلة السابقة على الجانب الأيسر منها، والزكاة فريضة تؤخذ من الأغنياء وتُعطى للفقراء، وهذه الشريحة المستلمة للزكاة من خصائصها ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مقارنة بالأغنياء (اللاوي وآخرون، 2011)، وبالتالي فمن المتوقع أن يتم إنفاق معظم الزكاة على السلع والخدمات التي تقتربها هذه الشريحة، والحصيلة في ظل وجود تضخم تكون الزيادة في الطلب الكلي الفعال، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في معظم الدول النامية فإن النتيجة ستكون زيادة في ارتفاع الأسعار، ويمكن القول أنه في ظل وجود اقتصاد يعاني من ارتفاع في المستوى العام للأسعار فإن إنفاق الزكاة يزيد من تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي فقد تساهم في زيادة التضخم في البلد.

## ب- الأثر على الاستثمار:

إن الزكاة تحارب الاكتتزاز، وتشجع على تحريك الأموال واستخدامها واستثمارها؛ قال "ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (الترمذي، 2015م، ص149)، ومن الممكن أن تؤثر الزكاة على الاستثمار من جانبين، هما: الأول- عندما يتم إنفاق الزكاة على الفقراء فمن المتوقع زيادة الطلب الاستهلاكي - لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندهم - ومن ثم يحفز المنشآت الإنتاجية على الإنتاج والاستثمار لتحقيق الأرباح، والثاني- عندما تُعطى

للأفراد وسيلة إنتاج، وبالتالي تحولهم من مستهلكين إلى منتجين قادرين على الإنتاج والعطاء (الصديق، 2013).

ويمكن فهم الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات - أو الطاقات الإنتاجية الجديدة - اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وهذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلعة إنتاجية وتسمى بالسلع الرأسمالية (عرقوب، 2013م)، وبالرجوع للمعادلة رقم (1) كما سبق وذكرنا أن الطرف الأيمن من المعادلة يمثل جانب الطلب، ومن مكوناته الطلب الاستثماري الذي يمثل الطلب على السلع الإنتاجية؛ فإذا كان الاقتصاد يمر بموجة تضخمية وتم التوزيع العيني لوسائل الإنتاج على المصارف فمن المتوقع أن يحدث ذلك زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية دافعاً أسعارها إلى الارتفاع، وقد يكون هذا دافعاً للتضخم على المدى القصير.

الجدول رقم (2) يوضح معدلات نمو إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية ومعدل التضخم في السودان للفترة

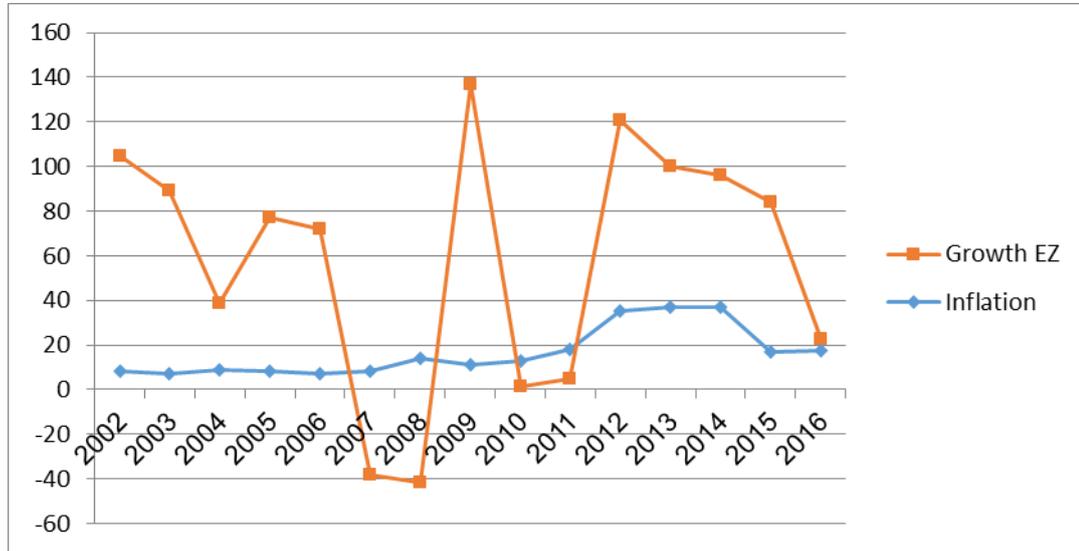
(2002م - 2016م).

السنوات	إجمالي إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم السنوي
2002	11,740,000	96.3	8.3
2003	21,354,000	81.9	7.4
2004	27,720,000	29.8	8.7
2005	46,780,000	68.8	8.4
2006	77,000,000	64.6	7.2
2007	41,600,000	-46	8.1
2008	18,290,418	-56	14.3
2009	41,300,000	125.8	11.2
2010	36,550,000	-11.5	13.1
2011	31,800,000	-13	18.1
2012	58,997,154	85.5	35.1
2013	96,086,857	62.9	37.1
2014	152,908,813	59.1	36.9
2015	255,837,630	67.3	16.9
2016	268,153,132	4.8	17.6

\*المصدر: 1- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، أعداد مختلفة.

2- التقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (2) يوضح معدل نمو إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية ومعدل التضخم في السودان للفترة 2002م - 2016م.



\* تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

من الشكل السابق يلاحظ أنه لا يوجد توافق بين معدل التضخم ومعدل نمو إنفاق الزكاة على المشاريع الإنتاجية في السودان، وقد يرجع سبب هذا التذبذب في إنفاق الزكاة إلى أن تخصيص الإنفاق الأفقي (الإنفاق المباشر) للزكاة يكون على حساب الإنفاق الرأسي (الإنفاق غير المباشر)؛ ولكن يلاحظ خلال السنوات بعد عام 2011م أن نسب التضخم وصلت إلى أعلى مستوى لها، وصاحب هذه الزيادة ارتفاع في معدل نمو الإنفاق الرأسي حتى عام 2016م، وبالرغم من الزيادة في الإنفاق على وسائل إنتاج (إنفاق رأسي للزكاة) خلال الخمس سنوات الأخيرة في السودان إلا أنها لم تؤد إلى تراجع معدلات التضخم لنفس الفترة.

### ج- جمع الزكاة نقداً:

يوجد خلاف على جواز جمع الزكاة نقداً، فذهب ابن تيمية إلى أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة - ممنوع منه (القرضاوي، 1973م، ص 807)، ويفهم من هذا القول أنه توجد ضوابط محددة لجمع الزكاة نقداً، ولم يُترك الموضوع لواضعي السياسة الاقتصادية في البلد، كما أن المزكي مخير بين أداء الزكاة من جنس العين أو دفع قيمتها نقداً (القرضاوي، 1973م، ص 799)، ومن هنا فيمكن القول -إذا سلمنا بتوفر الضوابط المجيزة للجمع نقداً- فإن المزكي يراعي مصلحته في كيفية إخراج الزكاة، وهذا ما ذهب إليه الشيخ يوسف القرضاوي، وهو أنه يجوز أخذ القيمة للحاجة والمصلحة ما لم يكن في ذلك ضرر بالفقراء أو أرباب المال (القرضاوي، 1973م، ص 808).

مما سبق يمكن فهم أنه يوجد خلاف فقهي في مدى جواز جمع الزكاة نقداً، وحتى المجيزون وضعوا ضوابط وشروطاً معينة لذلك، بالإضافة إلى ضابط آخر، وهو عدم إحداث ضرر لكل من أرباب المال والفقراء، وبالتالي فإن جمع الزكاة نقداً لا يتمتع بقدر كبير من المرونة.

## 12. الجانب القياسي:

تبين من خلال الدراسات السابقة أن الزكاة تحارب التضخم من خلال عدة أساليب، منها: جمع الزكاة النقدي، وبالنظر إليها فإن المتمعن يجد أنها دراسات نظرية لم تعزز بالبيانات، وبالتالي فقد حاول الباحث تحويل هذا الهدف إلى نموذج قياسي قابل للتطبيق؛ وذلك للتأكد من أن الزكاة تحارب التضخم لدعم هذه الفكرة أو دحضها باستخدام الأساليب الإحصائية، وهذه الأخيرة تعتبر وسيلة إقناع بعيدة عن العاطفة.

وبالاعتماد على تجربة دولة السودان في الزكاة فستتم محاولة دراسة العلاقة بين الزكاة والتضخم في حال تم جمع الزكاة نقداً من خلال اعتبار التضخم متغيراً تابعاً وحصيلة الزكاة متغيراً مستقلاً، والافتراض الأساسي هو وجود علاقة عكسية بين ارتفاع الأسعار وحصيلة الزكاة دلالة على أن جمع الزكاة بهذه الطريقة يخفض من عرض النقود، وتم إيجاد العلاقات القياسية باستخدام برنامج (Eviews) خلال الفترة (2001م – 2016م)، ووجدت كالتالي:

### 1.11 اختبارات جذور الوحدة:

للتعرف على استقرار السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبارين، هما: Augmented Dickey-Phillips-Perron و Fuller وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار Augmented Dickey- Fuller

Variables	Level		difference"1"		difference"2"	
	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant
<b>I</b>	0.341 (0.969)	1.282 (0.839)	4.386(0.006)	4.353(0.025)	0	0
<b>Z</b>	0.039(0.939)	1.713(0.686)	1.016(0.716)	2.281(0.416)	4.378(0.005)	4.053(0.035)

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار Phillips-Perron

Variables	Level		difference"1"		difference"2"	
	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant
<b>I</b>	1.568 (0.473)	1.602 (0.742)	3.116(0.048)	3.022(0.161)	5.085(0.002)	5.764(0.003)
<b>Z</b>	3.174(1.00)	0.682(0.998)	1.009(0.718)	2.239(0.435)	4.361(0.006)	4.071(0.034)

مما سبق يلاحظ أنه من خلال الاختبارين تبين أن المتغير  $I$  استقر في الفرق الثاني حسب اختبار Phillips-Perron ، وهو معاكس لنتيجة اختبار Augmented Dickey-Fuller ، والذي أثبت أنه مستقر في الفرق الأول، بينما اتفق الاختباران في أن المتغير  $Z$  استقر في الفرق الثاني.

## 2.12 اختبار Johansen لدراسة العلاقة في الأجل الطويل:

بإجراء اختبار Johansen Cointegration Test تم الحصول على النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار Trace Test

No. Hypothesized of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value At 5%	Prob.
Non*	0.840	25.892	15.495	0.0010
At most	0.015	0.210	3.841	0.646

\* denotes rejection of the hypothesis at the 5% level

الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار Test Maximum Eigenvalue

No. of Hypothesized CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	Critical Value At 5%	Prob.
Non*	0.840	25.68	14.26	0.0005
At most 1	0.015	0.210	3.841	0.646

\* denotes rejection of the hypothesis at the 5% level

مما سبق يلاحظ أن اختبار الأثر يوضح وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى ثقة 95%؛ وهذا يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وهذه النتيجة يدعمها اختبار القيمة العظمي.

### 3.12 اختبار العلاقة السببية: ((Granger Causality))

تم إجراء اختبار السببية لأنجل جرانجر وتم الحصول على النتائج التالية:

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 10/03/18 Time: 23:40  
Sample: 2001 2016  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ZKAH_NON_MONEY does not Granger Cause I	15	0.59090	0.4569
I does not Granger Cause ZKAH_NON_MONEY		27.5088	0.0002

تبين من اختبار السببية في اتجاهين أن المتغير المستقل وهو الزكاة العينية ويمثلها المتغير ( Zkah non money) لا يسبب في المتغير الآخر (المتغير التابع) والذي يمثله التضخم، ومن ثم فإن جمع الزكاة العينية نقداً لا يؤثر في التضخم، ولا توجد علاقة سببية في هذا الاتجاه، لكن المتغير التابع يسبب في المتغير المستقل، ومن ثم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، وهي أن التضخم يؤثر في جمع الزكاة.

### 4.11 الاختبارات التشخيصية:

توجد العديد من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر؛ وذلك للتعرف على مدى خلوه من المشاكل، فالمتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي حسب اختبار Normality Test، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM-Test، بالإضافة إلى أن النموذج لا يحتوي على مشكلة عدم التجانس حسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، ويوجد استقرار هيكل للنموذج وهو ما يوضحه اختبار CUSUM Test

### 13. نتائج وتوصيات الدراسة

#### 1.13 نتائج البحث

لم يؤثر معدل التضخم في السودان في انخفاض متحصلات الزكاة؛ بل على العكس تماماً؛ حيث ارتفعت مع زيادة معدلاته، وبالتالي كان أثر زيادة الأرباح في الاقتصاد أكثر من أثر خروج بعض دافعي الزكاة نتيجة لارتفاع مقدار النصاب، ومن ثم زادت المتحصلات.

إن إنفاق الزكاة على الفقراء يزيد من الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد؛ لأن الميل الحدي للفقراء أعلى منه للأغنياء، ومن ثم سيتم إنفاق معظم الدخل المستلم، وهذا قد يسهم في زيادة الطلب، ومن ثم ارتفاع الأسعار، وخصوصاً إذا كان الاقتصاد يمر بموجة تضخمية.

يساهم الإنفاق الاستثماري (الإنفاق على السلع الرأسمالية) في زيادة الطلب الكلي؛ لأن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإنه قد يسبب في زيادة ارتفاع الأسعار، وخصوصاً إذا كان الاقتصاد لا يتمتع بجهاز إنتاجي مرن قادر على سد فجوة الطلب.

خلال فترة الدراسة (2016-2001) في دولة السودان حدثت زيادة في إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية (الرأسمالية)، وكان من المفترض أن تنعكس هذه الزيادة في زيادة المعروض من السلع المحلية، والتي بدورها تقلل من وطأة التضخم؛ إلا أنه صاحب هذه الزيادة ارتفاع في معدلات التضخم خلال نفس الفترة.

فيما يخص جمع الزكاة نقداً فإنه يوجد خلاف، والمجيزون له وضعوا ضوابط تقيده، وبالتالي فلا يعتبر خياراً يتمتع بمرونة كافية، تجعل من الزكاة أحد أدوات السياسة الاقتصادية المهمة في مواجهة ارتفاع الأسعار؛ بل إن البعض لم يعتبر الزكاة أداة للسياسة المالية؛ لأن جوانب المرونة فيها قليلة ومرتبطة بشروط معينة لتطبيقها (الشريف، 2011م).

إن جمع الزكاة نقداً قد يحدث إرباكاً في عمل السياسة الاقتصادية؛ فإذا اعتبرنا الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية -والتي تقوم بوضعها وزارة المالية أو الخزانة العامة للدولة- فإن تحصيل الزكاة نقداً سيؤثر في عرض النقود، وهو من اختصاص السلطات النقدية (البنك المركزي)، وهذا قد يشكل عائقاً من الناحية العملية.

إن الزكاة دورها محفز للطلب الكلي أكثر من كونها مثبطاً له؛ فهي ذات فعالية في حالة الركود؛ ولكنها قد لا تكون كذلك في حالة كان الاقتصاد فيها يمر بدورة تجارية تضخمية؛ فبدولة على الزكاة يد أمانة، ويتطلب ذلك عدم تأخير تسليمها للمصارف المخصصة، وبالتالي فيجب إنفاقها حتى لو أدت إلى حدوث تغذية عكسية في إحدى السياسات الاقتصادية المنفذة لمواجهة ارتفاع الأسعار باعتبارها تشريعاً ريانياً.

من خلال دراسة السببية في اتجاهين تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، حيث تبين أن التضخم في السودان خلال فترة الدراسة يؤثر في حصيلة الزكاة، ولكن لا تؤثر الزكاة على التضخم، وهذه النتيجة مغايرة تماماً للنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وبعض البحوث والكتب الفقهيّة في أن الزكاة تحارب التضخم.

تم قبول فرضية البحث والتي مفادها: أنه ليس للزكاة دور في الحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة السودان.

### 13. 2 توصيات الدراسة:

إن موضوع الزكاة وارتفاع الاسعار المستمر أو ما يعرف بالتضخم يحتاج إلى مزيد من الدراسات والابحاث لتوضيح الفكرة للباحثين خصوصاً الشرعيين منهم (تخصص شريعة) لأن معظم بحوثهم نظرية وتحتاج إلى إحصائيات وأرقام تدعم افكارهم وعدم إعمال الجانب العاطفي في البحوث العلمية.

كما يوصي الباحثان أن يتم تناول هذا الموضوع من جانب رياضي بحث، باعتبار الرياضيات وسيلة اقناع عملية لترسيخ افكار معينة أو دحضها، وهي دليل للمسلم وغير المسلم وكوسيلة اثبات.

تفعيل ديوان الزكاة الليبي وتنمية قدراته وميكنتها على غرار ديوان الزكاة في السودان، وعمل احصائيات دقيقة عن أموال الزكاة المحصلة بجميع انواعها وبالتفصيل، وكذلك أوجه إنفاق الزكاة وتحديد نوع الانفاق على كل مصرف.

### 13. 3 مقترحات البحوث المستقبلية

يقترح الباحثان زيادة البحث في مواضيع الاقتصاد الاسلامي مع التركيز على الجوانب التطبيقية من خلال تدعيمها بالإحصائيات والارقام والمعادلات، حتى يزيد من فرص تطبيق مثل هذه البحوث على أرض الواقع والاستفادة منها في تنمية المجتمع المسلم، والابتعاد قدر الامكان عن البحوث النظرية التي تعتمد على التنظير من خلال تجميع المعلومات من الكتب والبحوث المنشورة والتي يصعب تطبيقها على أرض الواقع باعتبارها ليست تطبيقية.

### المراجع

ابن أبي علفة، رائد (2015م)، سنن الترمذي، الرياض، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.  
الأفندي، محمد أحمد(2014م)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

الحسيني، حسن عبد الرحمن (2014م)، مسائل الزكاة المعاصرة، بيروت، دار النور اللبنانية، الطبعة الأولى.

الحولي، ماهر حامد (2006م)، الأموال التي تجب فيها الزكاة، غزة: بحث مقدم لليوم الدراسي الذي تنظمه كلية الشريعة والقانون بعنوان الضريبة والزكاة وأثرهما في المجتمع.

شريف، عمر (2011م)، السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، الجزائر، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل.

الصدیق، أبو بكر بن الشيخ (2013). الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، مجلة الحجاز العالمية، (العدد الخامس).

- عبد الكريم، البشير (2004م). الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، الأردن.
- عبد اللاوي، عقبة، ومحيريق، فوزي (2011). نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، قطر، المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- عبد اللاوي، عقبة؛ وجوادي، نور الدين (2011م)، الزكاة كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (العدد12).
- عرقوب، نبيلة (2012م)، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
- علوان، عبد الله ناصح (1978م)، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى.
- الغرياني، الصادق عبد الرحمن (2015)، مدونة الفقه المالكي وأدلته، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
- فرج، محمود إبراهيم (2009)، فقه الزكاة على ضوء الكتاب والسنة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.
- القرضاوي، يوسف (1973م)، فقه الزكاة، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الثانية.
- القرعان، عبدالباسط؛ والحكيم، منير سليمان (2015م)، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 11، (العدد 4).
- الكفراوي، عوض محمود (1997م)، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- المحتسب، بثينة محمد (2005م)، الزكاة والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد32، (العدد الثاني).
- لتقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان، أعداد مختلفة.
- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، أعداد مختلفة.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: ميلاد مفتاح الجروشي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الإسلامي

البريد الإلكتروني: milad.jarush@std.izu.edu.tr